اعتمد في مثله على الموصوف المقدر وهذا ما اختاره ابن الحاجب
واقول نصرة لابن مالك رح ان حرف النداء قائم مقام ادعو
فهذا يكفي في التقريب ولو اجيز الاعتماد على الموصوف المقدر
للغا شرط الاعتماد اذ لابد لكل صفة من صاحب تجري عليه
ملفوظا او مقدرا ولم يذكر الموصوف لان المراد به ههنا اللام
فقط اذ الصفة لا تقع صلة الا لها وسيذكره فلو ذكره
ههنا لزم التكرار ولو اكتفى بالاول او بهم اشتراط الحال
او الاستقبال فيه ايضا فظهر ان مراد ابن الحاجب من صاحبه
غير الموصول لا مايعمه كما توهم ثم قيل ان هذا الاشتراط في الباب ذ
لا في المسئلة والظرف وباضافة اسم الفاعل لو اريد ذكر مفعوله
في المعنى اليه اضافة معنى لو كان اسم الفاعل بمعنى الماضي
لامتناع نصبه ولو وجد معمول منصوب نحو زيد معطي عمر
وودعها امس قدر فعل ناصب نحو اعطى وهذا جواب عن تمسك
الكسائي حيث يجوز عمله بمعنى الماضي ولو قال التقدير خلاف
الظاهر نقول لما لم يجز عمله في المفعول الاول مع كثرة دوره
في الكلام كان قرينة للتقدير وقال السيرافي الاجود ان يقال
انما نصب ههنا لتاتي ضرورة حيث لم يكن الاضافة اليه ولا

يجوز

ولا يجوز بدون هذه الضرورة وقال الاندلسي ردا على جواب الحذف
لا يستقيم ذلك في مثل هذا ظاهرا بيان ان زيدا امس قائما لامتناع
الاقتصار وقال الرضي يمكن ان يكتب جواز ذلك مع القرينة
وان كان قليلا كما يجيء في افعال القلوب ويضعف
مذهب السيرافي قولهم هذا ضارب زيد امس وعمرا ذ لا
اضطرار ههنا الى نصب عمرو لان حمل التابع على اعراب المتبوع
الظاهر اولى وبالام اي بسبب دخول اللام الموصولة دون المعرفة
على اسم الفاعل يستوي فيه الجمع جميع الازمنة كونه فعلا
حقيقة ومعنى وكذا المبالغة اوزانها العاملة ثلثة مفعال
وفعول وفعال وزاد سيبويه فعيلا وفعلا ان اراد اوزان
المبالغة كذى اللام في استوى الجميع لم يستقيم في المعطوفات
وان اراد انها كاسم الفاعل في العمل والاشتراط يرد عليه
انهم صرحوا بانه لا يشترط معنى الحال والاستقبال
في المبالغة ثم ان هذه عند البصرية وقال الكوفية لا يعمل
المبالغة لغوات المشابهة بتغير الصيغة وان جاء بعده
منصوب فيفعل مقدر عندهم واجاب البصرية بان معنى
المبالغة جابر لما فات من المشابهة اللفظية ورد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)